دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 34، العدد 1، 2007

منع صرف "أفعل من" بين علل المنع وتوالي الأمثال

*منير تيسير شطناوي**

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إثبات أن صيغة "أفعل من" تمنع من الصرف إذا وليها "من" وتصرف إن لم يلها؛ لعلة إيقاعية صوتية هي توالي الأمثال، فبسبب المماثلة بين الحركات في مقطعين كثر استخدامهما وتلازم اقترانهما وهما (لام أفعل المكسورة في حالة الجر) و(ميم من المكسورة للبناء)، آثرت العربية المخالفة بينهما، فحركت لام "أفعل" بالفتح بدل الكسر في حالة الجر؛ لما لكسر "لام أفعل" من ثقل سببه توالي الأمثال، لاسيما ان صيغة "أفعل من" كثيرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال تبيح التصرف.

ولم تجر "أفعل من" مجرى المنون للعلة ذاتها؛ إذ تتوالى أمثال مقيدة، تبدو في المماثلة بين المقاطع المتماثلة ذات الأصوات المتقاربة في المخرج؛ وهي: المقطع (Lin) تنوين لام "أفعل" لو نونت، والمقطع (min) حرف الجر "من"، فتوالي هذه الصوامت المتقاربة في مقطعين متماثلين يشكل عنقوداً صوتياً تخلصت منه اللغة بمنع الصيغة من التنوين، ولتحقق بذلك إيقاعاً موسيقياً فيه التناسب والخفة والانسجام.

الكلمات الدالة: الممنوع من الصرف، الصرف، توالي الأمثال، البنية المقطعية.

المقدمـــة

تتناول هذه الدراسة العلة اللغوية لمنع صرف صيغة "أفعل من"؛ إذ ترد هذه الصيغة ممنوعة ومصروفة، فإذا كانت متبوعة بـ"من" ظاهرة أو مقدرة منعت، وإذا كانت غير متبوعة بحرف الجر "من" صرفت.

وبدا للباحث أن منع هذه الصيغة وصرفها، لا يعود إلى ما تداوله النحاة فيها من مضارعة للوصف، أو قربها من بناء الفعل أو فرعيتها في الوصفية، بل إن صرف الصيغة ومنعها يبدو مرتبطاً بحرف الجر "من"؛ ولذلك إن تلت الصيغة "من" منعت ولو كانت "من" مقدرة، وإن لم تلها "من" صرفت.

وهذا ما حاول الباحث إثباته من خلال معطيات علم الأصوات الحديث؛ إذ يرتكز البحث على رصد صلة هذه الصيغة بما فيها من حركات ومقاطع بحرف الجر "من"، وما يشكله اجتماعهما من سياق صوتي يرد فيه بناء مقطعي خاص، يمكن الانطلاق منه لتعليل صرف صيغة "أفعل" ومنعها من الصرف.

وإذا أخذنا بما قدمه علماء اللغة المتقدمون في تعليل صرف هذه الصيغة ومنعها، فإن ثمة جملة من التساؤلات المحيرة تبقى معلقة من غير إجابة، أبرزها: لماذا يمنع اسم التفضيل من الصرف مع حرف الجر "من" ويصرف دونه؟ وكيف انتقلت أفعل من الوصفية إلى الاسمية بسقوط حرف الجر؟ أليس البناء نفسه ماثلاً لم يتغير؟ فَلِم يصرف تارة ويمنع أخرى؟ ثم ألا تمنع "أفعل" وليس بعدها "من" دون أن تكون مقدرة؟

بل إن صيغة "أفعل" تمنع من الصرف وبعدها حرف آخر نحو الباء مثلاً، كما ان تقدير "من" مسألة محيرة يعتورها الاحتمال، فكما يمكن تقديرها وتوقعها يمكن عدم تقديرها وانتفاء توقعها؛ والدليل إن دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

حاول الباحث في دراسة منع أفعل التفضيل من الصرف وصرفها، أن يقدم وجهة نظر مفادها من معطيات علم الأصوات في بحث منع هذه الصيغة وصرفها، انطلاقاً من ضرورة توظيف نتائج البحث الصوتي في الدرس الصرفي.

أما منهج الباحث في هذه الدراسة، فقد كان بتقسيم الباحث موضوعها إلى ثلاثة أقسام:

الأول : علل منع "أفعل التفضيل" من الصرف بين القبول والرد.

الثاني : القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية.

الثالث : استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع صرف "أفعل من".

---

* قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن. تاريخ استلام البحث 2005/5/9، وتاريخ قبوله 2006/1/29.

علل منع "أفعل التفضيل" من الصرف بين القبول والرد

يرد في اللغة مصطلحا "الصرف" و"الممنوع من الصرف". أما المصطلح الأول فهو كما يراه ابن جني (ت392هـ) "علم يعرف به أبنية أنفس الكلم الثابتة"[1] وعرفه ابن الحاجب (ت 646هـ) بأنه: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب".[2] أما الممنوع من الصرف، فقيل: "هو الاسم المسلوب منه التنوين، بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصريف، وهو الصوت الضعيف. وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معاً، بناء على أن الصرف هو التصرف في جمع المجاري."[3] وذكر أصحاب المعاجم غير معنى لكلمة الصرف، فقالوا: هو "التصويت، والخالص من الذهب والفضة، ورد الشيء عن وجهه وانصرافه عن طريقه إلى غيره، ومن هذه المعاني أخذ مصطلح الصرف والمنع من الصرف"[4]

أما المعنى الاصطلاحي للصرف المقصود في هذا المصطلح فهو: التنوين. يقول ابن مالك:[5]

الصرف تنوين أتى مبينا

معنى بهِ يكون الاسم أمكنا

ولذلك يقال: الممنوع من التنوين في الممنوع من الصرف. تقول أدما طربيه:[6]

"التنوين في اللغة هو التصويت والترنم، ... ومن هذين المعنيين سمي تنويناً ما يحدِثُ في آخر الاسم صوت رنين نون ساكنة وصوت تنغيم عند النطق بها... فالتنوين تصويت بنون ساكنة في آخر الاسم المنصرف... وعليه فالممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين..."

وإذا انتقلنا إلى صيغة "أفعل من" في اللغة، وجدناها تتكون من كلمتين هما:

(أفعل + حرف الجر "من")

وهذا البناء هو أحد صور "اسم التفضيل" الذي يدل على اشتراك طرفين في صفة واحدة، بيد أن أحدهما قد زاد على الآخر في تلك الصفة.

وتمنع صورة اسم التفضيل (أفعل + من) من الصرف في العربية، فلا تنون وتجر بالفتحة عوضاً عن الكسرة. وقبل مناقشة منعها تجدر الإشارة إلى أن صيغة (أفعل) قبل أن تكون للتفضيل، تمنع من الصرف في حالات نص عليها النحاة؛ يقول سيبويه في باكورة باب "ما ينصرف وما لا ينصرف":[7]

"اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب وأعلم. قلت فما باله لا ينصرف إذا كان نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو أخضر وأحمر..."

والذي يفهم من كلام سيبويه أن مضارعة هذا البناء بناء الأفعال حالت دون صرفه، لما لهذه المضارعة من ثقل في الأفعال، وكذلك ثقل ما ضارعها. فالمسألة قياس ما تم في وزن على ما ضارعه في الوزن. ويبدو الثقل عاملاً عول عليه كثير من علماء العربية المتقدمين في بحث منع الاسم من الصرف. فالاسم أصل والفعل فرع، ومتى خرج الاسم من هذه الأصلية إلى الفرعية صار شبيهاً بالفعل في الفرعية، وعندما أشبه الفعل اتصف بما يتصف به الفعل من ثقل[8]. ولكن سيبويه لما انتقل إلى "أفعل" اسماً جعله مصروفاً في النكرة ممنوعاً من الصرف في المعرفة. يقول:[9]

"فما كان من الأسماء أفعل، فنحو أفكلٍ وأزملٍ وأيدعٍ... لا تنصرف في المعرفة، لأن المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها عن الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم."

تبدو المضارعة في صيغة أفعل إذا كانت اسماً مضارعة معنوية، فهي إن كانت اسماً دالاً على معرفة تمنع من الصرف، ولكنها تصرف إن كانت نكرة لما يعتورها من ثقل شابهت الفعل به في المعرفة.

ومن وجهة نظر سيبويه، رحمه ا ، فإن صيغة "أفعل" أكثر ما تكون في الصفات، وكثرة مجيء الصفة على أفعل مرده إلى كثرة مضارعة الصفة الفعلَ.[10] ولذلك علل سيبويه منع "أفعل منك" من الصرف لأنه صفة. يقول:[11]

"اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة...وإنما يكون هذا صفة بمنك." وينتهي سيبويه إلى نتيجة مفادها:[12]

"كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة."

وتبدو علة منع الوصف من الصرف أكثر تفصيلاً عند ابن يعيش، فقد وضحها في اجتماع سبب من أسباب المنع - كوزن الفعل – مثلاً مع علة أخرى وهي فرعية الصفة على الموصوف؛ يقول:[13]

"وأما الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علة في منع الصرف؛ لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل، فالموصوف متقدم على الصفة...والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق، فكان فرعاً".

وحاول المبرد أن يفرق في بناء أفعل بين أحمد وأحمر، يقول:[14]

"فإن قال قائل: ما بال أحمد مخالفاً لأحمر؟ قيل: من قبل

أن أحمد، وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه "من كذا" فإن ألحقت به "من كذا" لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنه قد صار نعتاً كأحمر..."

إذا كان من المقرر في الدرس اللغوي أن هذا البناء منِع من الصرف لعلة مختصة فيه وهي وزنه الذي يرد مضارعاً لوزن الفعل أولاً، ولفرعيته على الموصوف ما دام صفة ثانياً، فإن ما يسترعي الانتباه أن هذه الصيغة نفسها تصرف إن حذفت "من" من بعدها. يقول ابن يعيش:[15]

"وإذا ثبت أنه (أفعل) صفة، فالوجه أن يكون متصلاً بـ"من" كما أن سائر ما كان مثله كذلك. فإذا حذفت "من" وأنت تريده، لم تصرف الاسم؛ لأنه يكون في حكم الموجود، وإن حذفته وأنت لا تريده صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحو: "أفكلٍ" لأنه إنما يكون صفة إذا كان معه (من)."

وقبل مناقشة سيبويه وابن يعيش في أن (أفعل) لا يكون صفة إلا إذا كان متبوعاً بمن، يجدر طرح التساؤلات الآتية: ما قيمة "من" بعد أفعل؟ ولماذا إذا حذفت "من" صار البناء اسماً؟ وإذا ذكرت أو قدرت صار البناء وصفاً؟! فهل تكتسب صيغة أفعل الوصف من حرف الجر "من" الذي يليها؟ وهل قولنا: زيد الأفضل، لا وصف فيه؟!

يجيب ابن يعيش نفسه عن "من" بعد "أفعل" في قولنا: أفعل منك. يقول:[16]

"هذا الضرب من الصفات (أفعل من) موضوع للتفضيل، وأصله أن يكون موصولاً بـ"من"، ومن فيه لابتداء الغاية...فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بد من "من" ظاهرة..."

إذا كانت "من" لابتداء الغاية، فهل يسوغ هذا، الحكم على أفعل التفضيل بأنها صفة حتى إذا لم يلها "من" بطلت صفتها وانتقلت إلى الاسمية؟

ثم أليس من أساليب اللغة ورود فعل أو اسم وبعده حرف الجر "من" لابتداء الغاية دون أن يكون للوصف محل؟ كقوله تعالى[17]: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى..."

إذا كان الحكم على بناء أفعل في الاسمية والوصفية مرده إلى وجود "من" وحذفها، فإن هذا الطرح لا يثبت لعدم اختصاص بناء "أفعل" بحرف الجر "من" في اللغة من جهة، كما أن صيغة أفعل تمنع من الصرف في بعض التراكيب دون أن يليها حرف الجر "من"، ولا أقصد تركيب الحذف الذي تقدر فيه "من" بعد أفعل، وإنما التركيب الذي لا ترد فيه من مذكورة ولا مقدرة من جهة أخرى. نحو قوله تعالى[18]: "أليس ا بأعلم بالشاكرين"؛ فقوله "أعلم" ممنوع من الصرف، وليس بعده "من". ولو جاز تقدير "من" بعد أعلم، فإنه لا حجة فيه؛ لأن احتمال تقديرها كاحتمال عدمه، وهو افتراض لا دليل عليه.

وهذه المسألة تستدعي وقفة خاصة، فأي دليل يستند إليه في تقدير "من" بعد أفعل؛ حتى يصار إلى صرف أفعل التفضيل أو منعها عند من قال بالمنع على تقدير "من" ؟! فقد يصح تقديرها ويصح عدم تقديرها في أي سياق ترد فيه أفعل التفضيل، وما دام احتمال تقديرها كاحتمال عدمه، فليس من نافلة القول أن الاحتجاج لمنع الصرف على تقدير "من" والصرف على ترك تقديرها، يشوبه الاحتمال، والدليل إن دخله الاحتمال سقط معه الاستدلال.

إذا نظرنا إلى الأمثلة الآتية تبين لنا إشكالية الطرح في انتقال "أفعل" من الوصفية إلى الاسمية بزوال "من". نقول مثلاً:

زيد أكرم من عمرو / زيد أكرم / زيد أكرم

جاء اسم التفضيل بناء على رأي النحويين ممنوعاً من الصرف في الجملتين الأولى والثانية، والعلة كما أوردها ابن يعيش: أن أفعل فيهما جاءت مقرونة بـ"من" مذكورة في الأولى ومقدرة في الثانية، ولذلك كان البناء صفة. في حين صرفت أفعل في الثالثة؛ لأنها غير مقرونة بـ"من "ولو تقديراً، ولذلك كان البناء اسماً.

إن القيمة الدلالية للجمل السابقة لا تجعل "أفعل" في الجملة الأخيرة من غير جنس "أفعل" في الجملتين السابقتين! فصفة الكرم ثابتة لزيد في الأمثلة السابقة جميعها، بيد أنها في الأولى تثبتها قياساً مع عمرو مصرحاً به، وتثبتها في الثانية قياساً مع عمرو مقدراً، وفي الثالثة تثبتها من غير أن تقيسها. كما ان إعراب أكرم في الجمل الثلاثة لم يتغير سواء ذُكِرت "من"، أو قدرت أو حذفت.

ثم هل الحكم على الكلمة بالاسمية أو الوصفية يسري من خلال ذكر "من" أو حذفها، أم من خلال مفهوم الاسم وعلاماته ومفهوم الوصف وعلاماته؟ لاسيما ان النحاة لما فرقوا بين الوصف والاسم، قدموا لكليهما مفهوماً، ولم ينظروا إلى ذكر "من" أو حذفها.

وثمة أمر آخر سبقت الإشارة إليه، وهو أن صيغة "أفعل التفضيل" قد ترد من غير أن تكون متبوعة بـ"من"، بل بحرف آخر، ومع ذلك تمنع من الصرف، نحو قوله تعالى[19]: "قل ربي أعلم بعدتهم"، وقوله [20] "نحن أعلم بمن فيها". وتقدير "من" محتمل كعدم تقديرها.

ومما تقدم فإن تعليل منع "أفعل من" من الصرف إذا جاءت مقرونة بمِن، وصرفها إن لم يلها "من"، هو من

المسائل التي تستأهل إعادة النظر في اللغة، والبحث عن العلة الحقيقية في صرف هذه الصيغة ومنعها.

وقبل التعريج على العلة الحقيقية في منع "أفعل من" من الصرف، تجدر مناقشة طرح مغاير ذهب إليه بعض علماء العربية المتقدمين، وأيده بعض المحدثين في الحديث عن علّة منع الأسماء من الصرف. فقد أورد الزجاجي (ت337هـ) رأياً لبعض الكوفيين يرى فيه التنوين فاصلاً بين المفرد والمضاف. يقول الزجاجي:[21]

"وقال بعض الكوفيين: التنوين فاصل بين المفرد والمضاف، وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين".

ولعل أبا القاسم السهيلي (ت581هـ) كان من أكثر المهتمين بهذا الرأي والمدافعين عنه، يقول في أماليه:[22]

"فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم، ولا أيضاً التمكن معنى يحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به..."

إن هذا الرأي لا يختص بـ"أفعل التفضيل" فقط، بل يصدق على الممنوع من الصرف كلّه في اللغة، ويبدو أن منطلقه كان من سقوط التنوين عند الإضافة، مما يعني أن ما كان مضافاً (متصلاً) لا يدخله التنوين، وما كان غير مضاف (منفصلاً) دخله التنوين.

وعلى أية حال، فإن هذا الرأي لا يفسر صرف "هنْد" أو منعها مثلاً، وكذلك ما كان يصرف ويمنع نحو: قريش، نوح، سلاسل، وقوارير...

وكذلك الحال في "أفعل التفضيل"، فليست صيغة "أفعل من" تركيباً إضافياً، ومع ذلك تصرف هذه الصيغة وتمنع. ولا حجة لمن يقول إنها تمنع لأنها متصلة بـ"من"؛ لأن الاتصال الذي أشار إليه السهيلي هو اتصال الإضافة، ولو كان مطلق الاتصال لكانت النكرة المخصصة غير منونة.

ويرى الباحث أن تعالق "أفعل بـ من" هو مؤشر البحث عن منع هذه الصيغة وصرفها، ولكن من وجهة مغايرة لما أورده الزجاجي وأيده السهيلي. ولاستجلاء حقيقة منع هذه الصيغة وصرفها في اللغة، تجدر الإشارة إلى مسألتين يمكن استنطاق الإجابة من خلالهما، هما:

الأولى : القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية.

الثانيـة: استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع الصرف.

أولاً: القيمة الإيقاعية لمنع المصروف وصرف الممنوع في العربية

العناية بالتوازن دعامة من دعائم الانسجام وحسن التآلف في سياقات العربية. ومما يؤثر في اللغة لتحقيق هذا المأرب ظاهرتان: الأولى منع ما حقه أن يصرف، والثانية صرف ما حقّه أن يمنع. وعلل علماء العربية الظاهرتين بالخفة والتناسب. وقد مر بنا أن علّة منع أفعل" من الصرف، كانت لما في هذا الوزن من ثقل، فكما استثقل الصرف في الفعل استثقل فيما كان على وزنه.

والصرف كما ينص علماء اللغة، علامة من علامات الاسم، وهو علامة للاسم المتمكن، أما منع الاسم من الصرف، فيفهم من كلام المتقدمين أن الاسم لما كان أخف من الفعل لحقه التنوين، فإن ضارع الاسم الفعلَ ثَقُل، فمنع من التنوين "الصرف" الذي كان يستحقه. يقول سيبويه:[23]

"واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين ..."

ولعل مقولة المبرد تلخص ظاهرة منع الاسم من الصرف في اللغة، يقول:[24] "اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل".

ولما لحظ علماء العربية أن الممنوع قد يصرف، وأن المصروف قد يمنع، بحثوا عن علّة يعللون فيها هذه الظاهرة، فاعتلوا بعلة إيقاعية هي التناسب. يقول ابن عصفور:[25]

"وصرف ما لا ينصرف بالشعر أكثر من أن يحصى، وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً...(و) صرف ما لا ينصرف في الكلام لغة لبعض العرب"

وقد جاء في القرآن الكريم صرف ما حقه المنع لغاية التناسب، ومن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى[26]: "إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالاً وسعيراً". يقول القيسي:[27]

"قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام "سلاسلاً" بالتنوين، والباقون بغير تنوين...وحجة من نونه أنه حمله على لغة لبعض العرب، حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، قال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف".

ويقول الرضي معقباً على الآية نفسها:[28]

"قوله"سلاسلاً" صرف ليناسب المنصرف الذي يليه (أغلالاً) فهو كقولهم: هنأني ومرأني، والأصل أمرأني".

يقول الأشموني (ت929هـ)[29]: "ومثال الصرف

للتناسب قراءة نافع "سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً"، "قواريراً قواريراً" وقراءة الأعمش بن مهران "ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً".

وإذا كان من العلماء من حاول تخريج هذه الظاهرة لعلة غير التناسب، فقد كفانا أبو حيان في معرض حديثه عن الآيتين السابقتين مؤنة الرد على ذلك.(30)

أما شواهد منع المصروف من الصرف، فأكثر من أن تحصى في اللغة، وقد عقد أبو البركات الأنباري (577هـ) مسألة في كتابه الإنصاف وسمها بـ "هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف"؟ فمن ذلك قول دوسر بن دهبل القريعي:

وقائلةٍ ما بالُ دوسر بعدنا
صحا قلْبه عن آل ليلى وعن هِنْدِ(31)

فلم يصرف دوسر وحقه الصرف. وكذلك قول حميد الأمجي:

حميد الذي أَمج داره
أَخو الخَمر ذو الشَيبةِ الأصلَع

فترك صرف حميد وحقه الصرف".(32)

إذا كان الممنوع من الصرف يصرف لتحقيق غاية إيقاعية سميت التناسب، فإن الشعر لما كان موطن الإيقاع استحق أن تكثر فيه هذه الظاهرة، يقول سيبويه:(33)

"اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف... كما قال العجاج: قواطناً مكة من ورق الحمى".

ويقول ابن يعيش:(34) "فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنه بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات؛ لأنه رد إلى الأصل...".

ومن الجدير بالذكر أن الصرف للتناسب يختلف عن الصرف للضرورة، فالضرورة موطنها الشعر ولا مندوحة للشاعر عن إتيانها لإقامة الوزن، والصرف للتناسب كما قيل في الآيات السابقة؛ لإقامة التلاؤم والانسجام، وإكمال زينة الإيقاع، وليس من الضرورة؛ إذ لا ضرورة في القرآن. وقد مر بنا أن الشاعر لو صرف لما أخل بالوزن، ومع ذلك آثر المنع.

إذا كان من الجائز صرف ما لا ينصرف لتحقيق الغاية الإيقاعية وإقامة الوزن، فإنه يمكن منع ما حقه أن يكون مصروفاً لتحقيق الغاية ذاتها في اللغة. ولكن التناسب المقصود تناسب إيقاعي، وهو ما يكتنف السياق من تلاؤم في إيقاع مقطعي تبدو فيه المقاطع المتتابعة غير متنافرة.

ولم يكن علماء العربية المتقدمون في غفلة عن قيمة الإيقاع والتلاؤم في الصرف والمنع من الصرف، وما حديثهم عن الثقل والخفة عند لحاق التنوين إلا من هذا القبيل.

يقول سيبويه مبرراً منع (أفعل) من الصرف:(35)

"اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر وأحمر..."

والعلة ذاتها ذكرها النحاة في إجازة صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، وحقه أن يكون ممنوعاً من الصرف. يقول ابن يعيش:(36)

"اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه من الصرف، لاجتماع السببين(العلمية والتأنيث)، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه، فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء، وفيه رد إلى الأصل، وقد أنشد قول جرير:

لم تَتَلَفَّع بفضل مِئْزرهـ ـا
دعد ولم تُسقَ دعد في العلَبِ

ومثله قول الشاعر:

ألا حبذا هنْد وأرض بهـ ـا هنْد
وهنْد أَتى مِن دونها النأي والبعد

فصرف (هنداً) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت. والقياس الصرف لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب."

ليس القصد أن كل ممنوع من الصرف منع من أجل الخفّة أو تحقيق قيمة إيقاعية خاصة، وإنما ثمة أثر للإيقاع الصوتي وموسيقى الكلام في منع المصروف، وكذلك في صرف الممنوع، والحرص على هذا الإيقاع ليس من نافلة اهتمام اللغة بل هو أولوية من أولوياتها.

إذا ثبت لنا أن الانسجام والمحافظة على الإيقاع والحرص على التلاؤم في السياق ذو أثر بين في الصرف ومنع الصرف، فإن هذا النهج في المحافظة على الإيقاع وموسيقى الكلام مما يسعى إليه الباحث لتفسير منع صرف صيغة "أفعل من" في اللغة.

ثانياً: استكراه توالي الأمثال في العربية وأثره في منع الصرف

شبه علماء العربية المتقدمون الأمثال إذا توالت بمشي

المقيد[37]، فهو في الأصوات اللغوية بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين.[38] يقول سيبويه:[39]

"...أخف الحروف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال ضرب... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه..."

ولعل ظاهرة الإدغام بين صوامت العربية من الظواهر التي يمكن تفسيرها في ضوء ظاهرة توالي الأمثال. وعد علماء العربية الغاية منه طلب التخفيف لا غير؛[40] إذ يرتفع اللسان ويوضع بالصوتين دفعة واحدة بعد إدخال أحد الصوتين بالآخر على حد تعبير المتقدمين.[41]

ولا يضير طلب الخفة في ظاهرة الإدغام ما يراه المحدثون من مفهوم مغاير للمتقدمين في حقيقة هذه الظاهرة. وليس المقام مقام بحث الخلاف بين الفريقين، وإنما يجمع الطرفان على أنه تم بالإدغام التخاص من توالي الأمثال؛ يقول بروكلمان:[42]

"إذا توالى مقطعان، أصواتهما الصامتة متماثلة، أو متشابهة جداً الواحد بعد الآخر في أول الكلمة فإنه يكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما."

ومما يرد في التمثيل على تصرف اللغة في سياق الأمثال المتتالية، حذف نون الأفعال الخمسة عند توكيدها بإحدى نوني التوكيد؛ يقول ابن هشام:[43]

"كقوله تعالى: "ولا يصدنّك عن آيات ا "، أو "لتسمعن" مثله. غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال."

إن ظاهرة توالي الأمثال في اللغة وإن كانت في الدرس اللغوي عند علماء العربية المتقدمين ترد في سياق وصف الصوامت اللغوية، فإن حقيقة هذه الظاهرة لا تقتصر على صوتين صامتين متتاليين، بل يمكن أن تكون بين حركات متتالية متماثلة، وكذلك بين المقاطع اللغوية أيضاً. فكما يستكره توالي الأمثال في الصوامت، كذلك يستكره توالي الحركات المتماثلة والمقاطع المتماثلة؛ ولذلك فإن ما تتخذه اللغة من أساليب في التخاص من توالي الأمثال بين الصوامت، تتبع مثيله مع الحركات والمقاطع. يقول رمضان عبد التواب:[44]

"تميل العربية إلى التخاص من توالي المقاطع المتماثلة، فتحذف واحداً منها،... وذلك ما يسميه اللغويون العرب توالي الأمثال...كما أن العربية تميل إلى التخاص من الأصوات المتماثلة، سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتة، وإن لم تكن المقاطع متماثلة".

ولعل أقرب ما يتصل بظاهرة توالي الأمثال في منع ما حقّه أن يصرف، ما يحدثنا عنه عفيف دمشقية ورمضان عبد التواب في تعليل منع كلمة "أشياء" من الصرف؛ إذ ليس في هذه الكلمة أي علّة من علل منع الصرف، ولكنها جاءت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم..."[45].

وبعد أن استعرض الرجلان خلاف الكوفيين مع البصريين في هذه المسألة، وما اعتور هذه المسألة من افتراض وتأويل وتكلف[46]، انتهيا إلى أن أشياء منعت من الصرف أولاً في الآية السابقة، وليس فيها أي علة من علل منع الصرف، وسبب منعها هو توالي مقطعين متماثلين متتاليين، هما تنوين أشياء (نون ساكنة) وحرف الشرط (إن) الذي يسمع فيه ما يسمع في تنوين الكسر قبله. فآثرت اللغة الميل نحو المخالفة بين هذين المقطعين، فتخلصت من تنوين الكسر في أشياء، ثم خالفت بين الحركات كما خالفت بين الصوامت، ففتحت همزة أشياء وبقيت همزة إن مكسورة.[47]

ويرى الباحث أنه كما اقتضى السياق في (أشياءٍ إن) منع أشياء من الصرف، فمنعت وليس فيها أي علة من علل منع الصرف، وإنما من أجل تحقيق التناسب الصوتي أو الانسجام والتوازن، أو المحافظة على الإيقاع، كذلك يمكن أن يحدث العكس، فيصرف ما كان ممنوعاً من الصرف للغاية نفسها. فكما يمنع المصروف، يصرف الممنوع؛ وكل ذلك من أجل المحافظة على الإيقاع وموسيقى الكلام. يقول دمشقية:[48]

"إذا نحن تدبرنا النص القرآني المجيد، نجد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي... والنفور من كل ما يثقل السمع أو النطق، وجدنا أن تنوين "أشياء" مع "إن" لا بد من أن يشكل نوعاً من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن والحال ذاته في منع الصرف."

وإذا تأملنا سياق "أفعل من" وأجريناه مجرى المجرور بالكسرة أولاً ومجرى المصروف (المنون) ثانياً، تبين لنا أن منع هذه الصيغة من الصرف، كان بسبب استكراه توالي الأمثال أيضاً. ويبدو بيان ذلك لو أننا صرفنا هذه الصيغة، فجرت بالكسرة، وحركت بالتنوين.

ولكن قبل استعراض سياق الأمثال المتتالية في هذه الصيغة، وكيفية منعها من الصرف، تجدر الإشارة إلى مسألتين متصلتين بصيغة "أفعل من" ذواتي أثر في جعل هذه الصيغة في سياق توالي الأمثال، وهما:

الأولى: التلازم والاختصاص

يشي مفهوم التلازم والاختصاص بأن كلمة ما اختصت

بغيرها في اللغة فلازمتها، كاختصاص حرف باسم، أو فعل بحرف، أو حرف بفعل، أو حرف بحرف...وذلك نحو اختصاص إن الشرطية بالأفعال.

وإذا أردنا تعريف الاختصاص على وجه من الدقة فهو ارتباط علائقي قريني بين كلمتين أو أكثر في اللغة إذا ذكرت الأولى وجب ذكر الثانية. وذلك نحو الحرفين (أما، الفاء) فلا يقال أما إلا توقع ذكر الفاء بعدها.

ولكن هذا التلازم يرد في درجات متفاوتة، فقد يكون التلازم بين كلمتين أقوى من التلازم بين غيرهما، ولعل الحكم على قوة درجة التلازم يبدو من خلال نسبة استخدام أحد المتلازمين بمعزل عن الآخر بما تقدمه شواهد اللغة ونصوصها الفصيحة.

والغاية من سوق هذه المسألة هو النظر إلى صيغة (أفعل من) في ضوء التلازم بين اسم التفضيل "أفعل" إذا كان نكرة وحرف الجر "من". فمن المعلوم أن التفضيل لا يكون إلا بين طرفين اشتركا في صفة ما زاد أحدهما فيها عن الآخر.

الثانية: كثرة الاستعمال وما تبيحه من تصرف في اللغة

سوغت كثرة استعمال صيغة اسم التفضيل (أفعل من) في اللغة التصرف فيها، ولعل تصرف العرب بما كثر استعماله في اللغة أغلب ما يكون في ميلهم نحو الخفّة، فيخففون ما كثر استعماله، لحاجتهم المتكررة إليه.

وبعد هذا العرض فإن منع "أفعل" من الصرف من وجهة نظر الباحث لا يعدو أن يكون نتيجة من نتائج توالي مقطعين متماثلين في سياق صوتي كثر استعماله أولاً، فحق التصرف فيه، وكان إيثار الخفة بمنعه من الصرف، وزاد من ذلك التلازم بين "أفعل" وحرف الجر "من". ولعل تفصيل هذا الرأي المطروح يبدو من خلال الافتراضات الآتية:

أولاً: عند جر "أفعل من" بالكسرة تصبح "أفعلِ مِن" والمتأمل في هذا السياق يلحظ توالي مقطعين حركتهما متماثلة، وهما: المقطع (لِ) + المقطع(مِن)، والحركة في هذين المقطعين واحدة وهي الكسرة، أي عاقبت لام أفعل المكسورة ميم "مِن" المكسورة.

وبسبب هذه المماثلة الضيقة بين الحركات المتماثلة في مقطعين كثر استخدامهما وتلازم اقترانهما، آثرت العربية المخالفة بينهما، فحركت لام أفعل بالفتح بدل الكسر في حالة الجر؛ لِما لكسر لام "أفعل" من ثقل سببه توالي الأمثال.

وزاد من ضرورة المخالفة بين الحركتين المتماثلتين في المقطعين، ثقل حركة الكسر من جهة، وكثرة ملازمة "من" لصيغة "أفعل" من جهة أخرى. ومعلوم أن كثرة الاستعمال في اللغة تبيح التصرف، فلما كانت "أفعل" أكثر ما ترد متبوعة بـ"من"، فقد تصرفت اللغة بهذا السياق وما فيه من مماثلة حركية، فكان أن تخلصت من توالي الأمثال فجرت أفعل بالفتحة بدل الكسرة.

ثانياً: لو صرفت "أفعل" وأجريت مجرى المنون، لقيل: زيد أطولٌ من عمرو. وإذا تأملنا السياق الصوتي لهذا التركيب، وجدنا مماثلة بين صوامت متقاربة في المخرج، وتوالي هذه الصوامت المتقاربة يشكل عنقوداً صوتياً صعباً، تخلصت منه اللغة بمنع الصيغة من التنوين. وهذه الأمثال المتتالية من المقاطع هي: تنوين لام "أفعل" و حرف الجر "من". ويمكن تصور تنوين لام أفعل بأنواعه مع حرف الجر "من" من خلال المعادلة الصوتية الآتية:

(Lun)
(Lan) + (min)
(Lin)

وفي هذا السياق يرد مقطعان متوسطان متماثلان (ص ح ص) فيهما صوت مشترك هو النون (نون التنوين + نون من). فإذا أضفنا إلى هذا السياق، ما يمكن أن ترد عليه لام أفعل إذا كانت صامتاً لثوياً نحو: النون كما في (أحسن) و(أسمن)، واللام كما في (أطول)، أو أن تكون صامتاً شفوياً أنفياً نحو الميم كما في (أكرم وأنعم...) بدا لنا مدى ثقل هذا السياق وصعوبته.

وهذا السياق مبني على أمثال متتالية في حال صرف صيغة "أفعل من" وتنوينها. ولذلك آثرت اللغة منع هذه الصيغة من الصرف عن طريق منع تنوينها أولاً، وجرها بالفتحة بدل الكسرة ثانياً.

إن التخلص من توالي الأمثال يحقق التلاؤم والتآلف في السياق الصوتي، وفي ذلك يقول الرماني:[49] "التلاؤم نقيض التنافر،... والسبب في التلاؤم تعديل الحروف في التأليف... وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد... وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال."

إذا ثبت لنا بعد كل هذا العرض ما يعتور الممنوع من الصرف من قيم إيقاعية، وحرص على انسجام موسيقى الكلام، وأضفنا إلى هذا استكراه توالي الأمثال في السياقات اللغوية، فإن توالي الأمثال في الحركات والمقاطع من وجهة نظر الباحث، هو مقود البحث في علة صرف صيغة "أفعل من" ومنعها من الصرف في العربية.

الهوامش

(1) ابن جني، المنصف، ط1، ص32.

(2) الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص1.

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، ج85/1.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ط1، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادة (صرف). وانظر: حسن، النحو الوافي، ط5، ج26/1.

(5) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص632.

(6) طربيه، الممنوع من الصرف، ص1، وانظر: حسن، النحو الوافي، ج27/1، وعبد المسيح وتابري، معجم مصطلحات النحو العربي، مادة "صرف".

(7) سيبويه، الكتاب، ج193/3.

(8) عبد ا ، علة منع الصرف في التراث النحوي، ص8

(9) سيبويه، الكتاب، ج194/3.

(10) المصدر نفسه ج197/3.

(11) المصدر نفسه ج202/3.

(12) المصدر نفسه ج203/3.

(13) ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، ج173/1.

(14) المبرد، المقتضب، ط1، ج311/3.

(15) ابن يعيش، شرح المفصل، ج132/4.

(16) المصدر نفسه، ج127/4.

(17) سورة الإسراء، الآية 1.

(18) سورة الأنعام، الآية 53.

(19) سورة الكهف، الآية 22.

(20) سورة العنكبوت، الآية 32.

(21) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص97.

(22) أبو القاسم السهيلي، الأمالي النحوية، ص24- 25، وينظر: أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، ص87.

(23) سيبويه، الكتاب، ج20/1.

(24) المبرد، المقتضب، ج309/3، وانظر: ابن السراج، الأصول، ج79/2، وانظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص97.

(25) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 24، 25.

(26) سورة الإنسان، الآية 4.

(27) الداني، التيسير في القراءات السبع، ط1، ص217 وانظر: الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، ج38/1. ونسبت هذه اللغة إلى بني أسد. انظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط1، ص565.

(28) الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج38/1.

(29) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج488/3، وانظر هذه القراءات في التيسير في القراءات السبع، ص 217، وانظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ص565.

(30) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج336/8.

(31) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج500/2، وانظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور، ص102.

(32) الأنباري، الإنصاف، 664/2، وانظر: الأنصاري، النوادر في اللغة، ص 368.

(33) سيبويه، الكتاب، ج26/1.

(34) ابن يعيش، شرح المفصل، ج187/1.

(35) سيبويه، الكتاب 193/3.

(36) ابن يعيش، شرح المفصل، ج193/1.

(37) المصدر نفسه، ج132/10.

(38) انظر: الرماني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، ص95-96.

(39) سيبويه، الكتاب، 417/4.

(40) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج926/2، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج163/1.

(41) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج163/1، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج442/3، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2/ 398.

(42) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص79.

(43) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص51.

(44) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص 27.

(45) سورة المائدة، الآية 101.

(46) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة وزن "أشياء".

(47) انظر تفصيل رأيه في أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، دمشقية، ص154.

(48) المرجع نفسه، ص154.

(49) الرماني، النكت في إعجاز القرآن الكريم، ص95-96، وانظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص54 وما بعدها.

المصادر والمراجع

ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بلا.

ابن جني، المنصف، شرح تصريف المازني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، 1999، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

ابن السراج، (ت 316هـ)، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، 1982، دار الأندلس، بيروت.

ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 1981.

ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا

ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق عرفات مطرجي، 1998، مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له أميل يعقوب، 2001، دار الكتب العلمية بيروت، ط1.

أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، 1981، دار الشروق.

أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.

الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، بلا.

الاستراباذي، الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، 1982، دار الكتب العلمية، بيروت.

الاستراباذي، الرضي، 1982، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بن النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1987، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، 1984، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان ، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، 1993، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، 1984، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض.

البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، 1998، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1.

حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط5.

الخفاجي، ابن سنان، سر الفصاحة.

الداني، التيسير في القراءات السبع، عنى به أوتويرتزل، 1996، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

دمشقية، عفيف، 1987، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت.

الرماني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، النكت في إعجاز القرآن الكريم، تحقيق خلف ا سلام، ومحمود زغلول، 1968، دار المعارف، القاهرة.

رمضان عبد التواب، 1995، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي في القاهرة، ط3.

الزجاجي (ت337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، 1979.

السهيلي، أبو القاسم، الأمالي النحوية، تحقيق محمد إبراهيم البنا، 1970، مطبعة السعادة، القاهرة.

السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنا، 1984، دار الاعتصام.

سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1984، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الكتب، ط3، بيروت.

السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، 1998، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.

طربيه، أدما، 2001، الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.

عبد ا ، طارق نجم، 1996، علة منع الصرف في التراث النحوي، دار الكرام، بيروت، لبنان.

عبد المسيح، جورج، وهاني تابري، 1990، معجم مصطلحات النحو العربي، ط1، مكتبة لبنان.

الفيروزآبادي، 1986، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، 1386هـ، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

Blocking “Af<al min” from Nunation: Reasons and Syllable Sequencing

*Munir T. Shatnawi**

ABSTRACT

Nunation in “Af<al min”, when followed by “min”, is blocked; otherwise, it is nunated. This is due to rhythm consequent of syllable adjacency. That is the diacritic “Kasra” “i” syntactically conditioned by a preceding preposition, is realized as the diacritic “Fatha” in harmony with the diacritic “Kasra” of the following “m” in “min”.

As Arabic favors such type of cadence, it does not sanction the occurrence of two adjacent syllables with equal weight, i.e. “Lin” followed by “min”, especially if “n” is longated or assimilated, in which case Arabic disfavors such rhythmic patterning.

Keywords: Blocking from nunation, Nunation, Syllable sequencing, Syllable structure.

---

* Department of Arabic language, Faculty of Arts and Sciences, Hashemite University, Zarqa, Jordan. Received on 9/5/2005 and Accepted for Publication on 29/1/2006.